لا تمت قبل أن تكون عبداً

باسل طلوزي

هل يحسُد الأموات، بعضهم بعضاً؟ أغلب الظن أنّهم يفعلون، لا سيما إذا كان المحسود غسّان كنفاني، والحاسد «عجائز» منظمة التحرير الفلسطينية، الذين رحل بعضهم، وآخرون ينتظرون، بعدما «بدّلوا تبديلا»، عموماً، لم تكن مصادفةً أن تتزامن، هذا العام، ذكرى رحيل غسّان كنفاني، مع رحيل جديد لزعيم قديم، هو أحمد جبريل، في دمشق، فالرجلان من جيل واحد، وكانا من روافع الانطلاقة الأولى لمنظمة التحرير. الأول ناضل بالكلمة المبدعة، والثاني بالرصاصة المبدعة أيضاً، لكنّه سرعان ما حوّل اتجاهها إلى صدر شعبه اللاجئ في المخيمات، بأوامر عليا من وليّ نعمته بشار الأسد، فكان له فضل تدمير مخيم اليرموك عن آخره. رفض غسّان أن يموت «قبل أن يكون ندّاً» وفق عبارته التي كان واضحاً أنّه يوجهها (بعد نفسه أولاً) إلى قادة المنظمة ثانياً، لأنّه بحكم رؤيته الروائية وحساسيته التي تستشرف القادم، كان يستشعر قابلية القادة للتفريط، وربما كان هذا الاستشعار سبباً إضافياً لاغتياله. إلى جانب أسباب أخرى لا يستطيع حصرها غير «الموساد» وزعماء إسرائيل فقط. المهم، كان غسّان موضع حسد «عجائز» المنظمة، حتى الأموات منهم، لأنّهم كانوا يطمحون أن يحوز الواحد منهم حضوراً مثل حضوره القوي في الوجدان الفلسطيني، وينتابهم أسىً كلما رأوا ذكرى رحيلهم تمرّ مرور نملة ضائعة على صخرة صمّاء، بينما يتخذ الاحتفاء بذكرى غسّان شكل المهرجان. ففي كلّ ذكرى تُفرد له ملفات خاصة في صحف عربية كبرى، لإعادة دراسة أعماله، ومساحات لا تقل اتساعاً على منصات التواصل تستحضر مقولاته الخالدة. وفي المقابل، يرحل عجائز المنظمة واحداً تلو الآخر بصمت، لا يستذكر فيه غير سيرتهم الأولى عندما حاولوا أن يكونوا أنداداً، فرحيل أحمد جبريل لم يستحضر معه غير بضع عمليات فدائية قديمة، طمستها «عمليات» معاكسة، في زمنه المتأخر، موجّهة ضد شعبه في الخارج. أما شعارات الحرية والتحرير التي تشدّق بها، فمّاتت قبله ودفنها تحت أنقاض مخيم اليرموك، كما دفنتها إذاعته «صوت القدس» التي كانت تهلل لثورات الربيع في مصر وتونس، لكنّها سرعان ما راحت تعتبرها «مؤامرة» على الأمة، عندما وصلت هذه الثورات إلى سورية، فأصبحت عروش أولياء نعمته مهدّدة. هي مفارقةٌ لا يصنعها غير عجائز المنظمة، فعلاً، أن يصبح قادةُ «الحرية» أعداء للحرية، ولتوق الشعوب التي كانوا يوجّهون نداءاتهم إليها سابقاً بالانتفاض ضدّ أنظمتها المستبدّة، إلى الخلاص من قرون التخلّف والاستبداد.

في المحصّلة، دفن عجائز منظمة التحرير منظمتهم وفلسفتها، وأصبح الهدف الوحيد لهم قمع الشعب الفلسطيني، في الداخل على يد محمود عباس، وفي الخارج على يد أحمد جبريل وأضرابه. أما شعار «مقاومة المحتل» فلم يعد له وجود في القاموس الثوري لدى الطرفين. أغلب الظن أنّها الذكرى الأولى والأخيرة في ما يتصل بأحمد جبريل، فقد رحلت ذكراه بموته، ربما لأنّه رفض «أن يكون ندّاً» قبل موته، والأمر نفسه ينطبق على مرشّحين آخرين في دمشق ورام الله وغيرهما، ولا أسف إلّا على منظمةٍ كانت تعد بالكثير في زمنها الأول، زمن غسّان كنفاني، الذي إذا كنا لا نزال نحيي ذكراه «الأولى» على الرغم من مرور 49 عاماً على استشهاده، فإنّنا نحتفل، ولو على نحو مبطّن، بذكرى انطلاقة منظمة التحرير نفسها عندما كانت تعد في بداياتها أن «تكون ندّاً». هي الأخرى، أما اليوم، فلربما آن الأوان لأن تنشأ منظمة أخرى جديدة، عمادها «الثورة على الثورة» لأنّ تحرير الفلسطينيين من عجائزهم صار أولوية أولى قبل تحرير الأرض من المحتل، وهي عين الرسالة التي يوجّهها إلينا غسّان كنفاني في كلّ احتفال، ربما لأنّه يطمح أن نعيد الاعتبار إلى مقولتنا التي شابها الكثير من اللغط «من شبّ على شيء، شاب عليه» بدليل أنّ عجائزنا يشيبون على خلاف ما شبّوا عليه، أو ربما لأنّهم أخطأوا في الإملاء، وهم يقرأون عبارة غسّان كنفاني: «لا تمت قبل أن تكون عبداً».

السقوط الحرّ والإنقاذ المتأخر

محمد أبو رمان

يبدو المشهد العربي مقلقاً للغاية، فما يحدث في لبنان اليوم من أزمات داخلية متعدّدة، من الخدمات الرئيسية إلى الأسعار فالوضع السياسي، يمكن أن يكون صورةً مصغّرة لما قد يحدث في دول عربية عديدة، جرّاء الأزمات المركّبة المتراكمة التي لم تعد سياسية فقط، بل أصبحت شاملة... ما هي التحديات التي تواجه الدول والمجتمعات العربية؟

أزمة البطالة التي تعني، في جوهرها السياسي- الاقتصادي- المجتمعي، وجود ملايين العاطلين عن العمل من الشباب الذين ينتظرون فرصاً محدودة وضعيفة، ليمارسوا حياة طبيعية. وتعني أزمة بنيوية في علاقة المجتمعات بالحكومات، وقنابل موقوتة يمكن أن تنفجر في أي لحظة في وجوه الجميع. أزمة الخدمات الأساسية من كهرباء، وماء أصبحت تهدّد الأمن اليومي لمصير ملايين البشر، وما نراه من انقطاعات متكرّرة ومستمرة للكهرباء، في العراق وسورية ولبنان، وتقارير الجوع في اليمن والسودان، مؤشراتٌ على فشل مروّع للأنظمة في تأمين أبسط حقوق الإنسان. أزمة الغلاء والأسعار وعدم قدرة شرائح اجتماعية عريضة على الإمساك بمتطلبات الحياة الرئيسية، وفي قلب هذه الأزمة تقع هواجس الطبقة الوسطى التي أصبحت أكثر قلقاً على مصيرها ومستقبلها من الطبقات الفقيرة، لأنّها (الطبقة الوسطى) تنزلق بالتدريج نحو العجز عن التكيّف مع الظروف الاقتصادية الجديدة. والأخطر أنّ تداعيات كورونا لم تتبدّ بصورتها النهائية بعد، وتأثيرها المدمّر على هذه الطبقة. أزمة سياسية تجتاح أغلب الدول العربية؛ جرّاء الإصرار الرسمي على المضي في الأساليب والمسارات التقليدية في ترجيح المنظور الأمني في التعامل مع الشعوب، من دون إدراك حجم التغيرات والتحولات الهائلة في المجتمعات. ويقع في قلب الأزمة السياسية عدم قدرة الأنظمة على التعامل مع جيل الشباب الذي يمتلك من الأدوات والخيارات الهائلة بديلاً عن الأساليب التقليدية، ويشعر بحالةٍ من الاغتراب السياسي، والتهميش في مواقع القرار والمسؤولية، في الوقت الذي يواجه صعوبات اقتصادية كبيرة تحول دون اندماجه في عجلة الاقتصاد والقدرة على ترسيم المستقبل. أزمة ثقافية - أخلاقية مع انتشار المخاوف المتبادلة، وتراجع منسوب الثقة في أوساط المجتمعات ذاتها، وبروز الظواهر السلبية جرّاء الفقر والبطالة والتهميش، بالتوازي مع تفشّي انطباع عام لدى المجتمعات بانتشار الفساد السياسي والتزاوج بين المال والسلطة، ما يعزّز الفشل البيروقراطي - الإداري في دول ومجتمعاتٍ كثيرة، وهو فشلٌ ينعكس، بالضرورة، على الخدمات الأساسية المقدّمة للمواطنين، وعلى الحياة اليومية في علاقتهم بالسلطة. مثل هذه الأوضاع المأزومة لا يكفي معها أن تُختزل مطالب الإصلاحيين بالإصلاح السياسي، ولا الاقتصاديين بتحسين شروط الاستثمار، فالعالم العربي اليوم أشبه بحالة سقوط حرّ، داخلياً وخارجياً. لا قدرة على مواجهة التحديات الداخلية، ولا الأخطار الخارجية. وهي حالة تستدعي «خطط إنقاذ» شاملة، لوقف السقوط والعمل على استنهاض المجتمعات، وكلما تأخرت هذه وصفات العلاج الإنقاذية زادت أوضاع المرض سوءاً وتعزّزت، وأصبحت الكلفة المطلوبة مضاعفة، وأكثر صعوبة وتعقيداً. نعم، الديمقراطية مفتاح مهم من مفاتيح خطة الإنقاذ، لكنّها ليست وصفة سحرية، ولا تأتي دفعة واحدة، ولها شروط وروافع مجتمعية وثقافية واقتصادية، ونشاهد بأعيننا ما يحدث في تونس، وبدرجة أقل المغرب، فعلى الرغم من أنّ التحول الديمقراطي أفضل حالاً من غيرها إلّا أنّ الوصفات الاقتصادية التقليدية ما تزال سارية، والضغوط الاقتصادية والاجتماعية تمثل اليوم مشكلة حقيقية وجوهرية في تعزيز المسار الديمقراطي، ومدى إيمان المجتمعات، بخاصة جيل الشباب، به، والنتيجة قد تكون أكثر خطورة، بأن يفقد الشباب الثقة في الممارسات الديمقراطية بوصفها حلّاً رئيسياً للأوضاع المتردّية!

عندما انطلقت نداءات الربيع العربي كانت تركّز على ثلاث قيم أو أهداف أساسية، حرية، كرامة، عدالة اجتماعية، وهو ثالوثٌ يعكس بأمانة ما تفتقده الشعوب اليوم، ومن دون أن تكون هنالك خطط توافقية وطنية للخروج من المسارات الحالية، فإنّ السير باتجاه واحد (سياسي أو اقتصادي) كالقفز بقدمٍ واحدة على حبل رفيع مشدود فوق وادٍ سحيق!

عن حلف الأردن الاستراتيجي مع أميركا

لميس أندوني

لعل أهم ما يشغل بال العاهل الأردني، عبدالله الثاني، في زيارته حالياً إلى أميركا، تأمين الدور الاستراتيجي لبلده في المنطقة، وفق منظور الولايات المتحدة، بحيث لا تتخلى الأخيرة عن النظام، بغض النظر عن تغيرات الإدارات في البيت الأبيض وخيارات واشنطن الاستراتيجية... على الرغم من تصنيف الكونغرس الأردن «حليفاً موثوقاً به»، فإن عدائية إدارة الرئيس السابق، دونالد ترامب، نتيجة عدم موافقة الملك على «إجراء هامة من صفقة القرن»، تركت الملك والدولة الأردنية تحت رحمة ضغوط اليمين الصهيوني في البيت الأبيض، والحليفين المفضّلين لترامب، ولي العهد السعودي محمد بن سلمان وولي عهد أبوظبي محمد بن زايد، اللذين حاولا فرض إملاءات تمنع الأردن من محاولات فتح آفاق اقتصادية في المنطقة إلا بموافقتهما. صحيحٌ أن عهد ترامب انتهى، لكن تداعياته باقية، فالرئيس جو بايدن لم يغيّر شيئاً في قرار الاعتراف بالقدس عاصمة موحّدة لإسرائيل. وبالتالي ظل تشريع الاحتلال التهجير القسري لأهل القدس، والتأييد العلني لمصادرة الأراضي وتشريد سكانها وبناء المستوطنات غير المشروعة دولياً وتوسيعها، بغرض تصفية القضية الفلسطينية وتوريط الأردن بدور أمني في ما يتبقّى من جيوب سكّانية، بعد ضم أجزاء من الضفة الغربية وإنهاء الحقوق الفلسطينية.

قبل مغادرته إلى واشنطن، حاول الملك «ترتيب الوضع الداخلي» بتشكيله لجنة تحديثٍ هدفها إصلاح قانوني الانتخابات والأحزاب، لإثبات توجه الأردن إلى «التعددية» وعدالة التمثيل في مجلس النواب. وصدرت على المتهمين في ما سميت قضية «الفتنة» أحكام قاسية تشمل 15 عاماً مع الأشغال الشاقة لرئيس الديوان الملكي السابق، باسم عوض الله، ومثلها للشريف حسن بن زيد، بتهمة التحريض على تقويض النظام.

ما تزال اللجنة في مراحلها الأولى، وسط شكوك شعبية بأن مخرجاتها سوف تضع أسس التعدّدية الحزبية والتنوع السياسي وقانون انتخاب عادل، وذلك بناء على تجارب سابقة مع لجان إصلاحية لم يُنفذ أيٌّ من قراراتها، إضافة إلى انعدام الثقة في صدقية الدولة في أجواء استمرار التدخل الأمني في الحريات والتضييق على النقابات والأحزاب، وجديدها عدم السماح للنقابات المهنية لدخول أعضاء في مجلس نقابة المعلمين (المنحلة) إلى مبنى مجمع النقابات، لعقد اجتماع خاص بهم. كما تزداد الشكوك بعد تسرّب معلوماتٍ بأن أعضاء في لجنة تحديث المنظومة السياسية، من ممثلي الأحزاب أو يؤيدون حرية العمل الحزبي، يجدون أنفسهم تحت ضغوط تيار مدعوم من أجنحة في الدولة لوضع قوانين تضعف الأحزاب، وتردع الشباب عن إنشاء أحزاب جديدة، إلا التي تختارها الدولة أو تنظمها بشكل غير مباشر، وذلك على الرغم من تصريحاتٍ علنية عن تشجيع الشباب على دخول الأحزاب، فيما تستدعي الجهات الأمنية أي شخص تشك في أن لديه انتماء حزبياً لا يروقها إلى التحقيق، حتى تخيف الناس من الأحزاب والحراكات السياسية.

أما إسدال الستار على «القضية»، وإنهاء المحاكمة بسرعة غير مسبوقة، وإبقاء الجلسات مغلقة، ورفض الاستماع إلى شهود طلب محامي الدفاع شهاداتهم، فهي رسالة إلى الخارج والداخل، تفيد بأن القصر لن يسمح بأي نوع من التدخل، ولو من باب المناكفة السياسية، بشؤون القصر. ومن ناحية ثانية، فرض صمت وولاء كامل، خصوصاً بين رجال الدولة الذين يعبرون عن تقدمهم أو استيائهم من سياسات الملك، عن حق أو عن انتهازية، بأن لا يحاولوا تقويض عرشه أو مستقبل نجله الحسين ولياً للعهد.

هناك إشكاليتان في المحاكمة والقضية: أن محكمة أمن الدولة غير معترفٍ بقراراتها دولياً. وفي هذه الحال، كانت محاكمة سياسية، لا دخل لقوة البيّنات أو القضاء فيها. وبذلك تضرب الكيفية التي جرت فيها المحاكمة صدقية الادعاء بالإصلاح السياسي والقانوني. إن القصر استغلّ سمعة باسم عوض الله بأنه «عرّاب» الخصخصة التي تلاقي معارضة شديدة، لتنفيس غضب الشارع والتنفيس من ردة الفعل على محكمةٍ لا تلتزم بأدنى معايير العدالة. ولكن عوض الله كان طعماً سهلاً، فعلى الرغم من أن اللبرلة الاقتصادية بدأت في عام 1989، وأن المصادقة على بيع منشآت ومؤسسات وطنية جرت في عام 1991، أي قبل أن يتبوأ عوض الله أي موقع رسمي، بل بيع عدد غير قليل من المؤسسات قبل استلامه مناصب عليا. ومعلوم أن قربه من الملك، وهو القادم من الولايات المتحدة، جعله محط اهتمام وهدف تعبئة على أنه «باع مقدّرات الوطن»، مع أن الرجل ليس إلا أحد منفذي سياسات الدولة. وذلك لا يعني أنه بريء من أي شبهة فساد تحوم حوله، ولكنه كان من المنفّذين، حتى لو كانت له صلاحيات أوسع، لكنه كان يتحرك بعلم الملك. إضافة إلى أن لجانا للخصخصة تم تعيينها لعقد مفاوضات البيع منذ عام 1992، وبذلك لا يتحمل عوض الله المسؤولية وحده. وعليه يجب دورا في حل نهائي للقضية الفلسطينية، يضمن استقرار الأردن والنظام.

> تتّجه أنظار الملك عبدالله الثاني إلى واشنطن، لتأمين استقرار النظام، ولا يرى الخطر الحقيقي الكامن داخل الأردن

انصباب اهتمام النظام في الأردن على تأمين دور استراتيجي في سياق الاستراتيجية الأميركية دفعه إلى قبول اتفاقية الدفاع الأميركية، أو الترحيب بها، وبخطط نقل قوات أميركية من قطر إلى الأردن، لكن ذلك أيضا هو توريط للنظام في دخول أحلاف رسمية مع إسرائيل بصورة عملية ضد إيران، فالقوات الأميركية هذه لن تحمي الأردن من إسرائيل، بل سيجعل وجودها الحكومة اليمينية في إسرائيل أكثر استقواء في فرض شروطها، وفرض دور وظيفي على الأردن ليخدم أهدافها. للمرة الألف، تتّجه أنظار الملك عبدالله الثاني إلى واشنطن، لتأمين استقرار النظام، ولا يرى الخطر الحقيقي الكامن داخل الأردن، ومن دون مراجعة سياسة اقتصادية تزيد من وجع الأغلبية وتفقدهم الأمل في مستقبل أولادهم. مصدر الشرعية ليس في واشنطن، بل في الأردن، بمصالحة وطنية حقيقية، علما أن واشنطن تتخلّى عن حلفائها بسهولة لحظة انهيار حكمهم داخليا.

(كاتبة من الأردن)

كاريكاتير

فهد

هل يمد شيخ الأزهر يداً لإنقاذ مصر؟

محمد ثابت

تطلّع المصريون، لا منذ 30 يونيو/ حزيران 2013، بل منذ اندلاع الأحداث الدامية في بلدهم، إلى تدخل شيخ الأزهر، أحمد الطيب، أملين في أن يبتغي ما لدى الله، يترك قليل متاع الحياة الدنيا الزائل، يخرج معلنًا رغبته الشخصية المتزجة مع أهمية منصبه، رأس أكبر مؤسسة سنية في العالمين، العربي والإسلامي، يعلن إيثاره حقن الدماء ومصلحة بني وطنه، حتى لو أدت الأمور إلى إعلانه موقفًا ينبع من دينه وإيمانه، وإن دفع منصبه ثمنًا له، يرجو الله وحده أولًا فيه، ويسعى إلى ما لديه مما هو خير وأبقى، شاء مَنْ شاء وأبى مَنْ أبى. تأخر موقف الشيخ كثيرًا، وطال انتظار المصريين، ولم يشف غليلهم، أو يذهب رغبة أرواحهم، مجرد بيان يدعو الطيب فيه إلى ضبط النفس وعدم إسالة الدماء في ميدان رابعة العدوية. انتظرنا بعد مذبحتي ميداني رابعة العدوية والنهضة، وميادين أخرى، في 14 من أغسطس/آب التالي للأزمة، ما هو أكثرمن بيان الشيخ الذي دان فيه تفجر الدماء، خصوصا أن التلفزيون الرسمي أذاعه مرة واحدة، فلم ينل ما يستحقه، بقي البيان مجرّد كلمات، واستمرت الأحداث، وبقي ما كنا نرجوه من الشيخ أكبر وأكثر. فرحنا لمّا عارض الرئيس (المفترض) في وقوع الطلاق الشفهي، ازدادت فرحتنا بوقوفه أمام دعاوى تجديد الدين، خصوصا حواره مع رئيس جامعة القاهرة، محمد عثمان الخشت. تمنينا أن تكون هذه المواقف علامات في الطريق، وتفصيلات ممهدة لموقف أعم وأشمل، يأتي لما يستشعر الشيخ الأخطار المحدقة بوطنه. تفجرت الأمور أكثر، ووصلت مصر إلى مرحل بالغة التردّي، سواء على مستوى لحمة ونسيج المصريين الذي كان أقرب وأكثر متانة قبيل أحداث 2013، والذي اتخذ النظام الحالي من خوفه من تمزقه ستارًا للوصول إلى الحكم، عقب نحو ثماني سنوات، ظهرت النتائج أكثر سوءًا مما يتمنّى كل مخلص شريف لوطنه. ازداد تمزّق النسيج الاجتماعي بشكل مريع. صار الوطن منقسمًا إلى جزأين، أحدهما ينعم بخيراته كاملة والآخر محروم من أبسط حقوقه فيه، وجرت من أسفل النهر مياه أكثر امتلاءً بالمتفجرات تجاه جزء من المصريين، ازداد معدل القتل فيهم، واستشرى، حتى تجاوز عدد الذين توفوا في السجون والمعتقلات الألف، فيما تزايدت معدلات إصدار أحكام الإعدام وتنفيذها حتى الحكم في الـ14 من الشهر الماضي (يونيو/ حزيران) بتأييد محكمة النقض إعدام 12 من خيرة أبناء مصر، وفيهم عميد كلية أصول الدين والدعوة الأسبق في جامعة المنصورة عبد الرحمن البر، ومحمد البلتاجي الأستاذ بكلية طب الأزهر. وفي الأثناء، تعدّدت أزمات مصر وانهياراتها، وازدادت معاناة المحتاجين، بقي النظام في شغل عن الجميع بالبحث خلف عوامل استتبابه واستقراره، وازدياد بطشه الأمني بمعارضيه.

> أحداث لم يسبق مرور مصر بها، وتتعجب من تأخر موقف واضح لشيخ الأزهر منها

إننا إزاء أحداث لم يسبق لمصر أن مرّت بها، وما زلنا ننتظر متعجبين من تأخر موقف واضح لشيخ الأزهر منها، يبرئ ساحته من احتمال رضاه، لا قدر الله، عن كل ما يجري، يخرج، في الوقت نفسه، إنكار الشيخ الأحداث من أضعف الإيمان، بحسب الحديث الشريف، إلى موقف محاولة تغيير المنكر باللسان الذي يجدر بالشيخ اتخاذه، ننتظر من شيخ الأزهر هذه الساعة، اليوم قبل غد، أن يعلن مبادرة واضحة يجبر فيها خواطر المصريين، يدرس بنودها جيدًا، يدعو المخلصين من أهل البلاد والشرفاء إلى صياغتها والعمل والسهر عليها، يعلن أنه لا يرضى عن شقّ صف المصريين، في أي حال، يدعو، إبراء لساحته، لجمع شتات الوطن ووأد فرقة المواطنين، ينادي بتجمع جميع الراغبين في إعلاء صالح الوطن إلى جانبه، يعلن رأيًا واضحًا قويًا أن الجميع أبناء مصر يجب أن يتنازلوا عن مصالحهم الخاصة وحبهم أنفسهم في سبيل الحفاظ على الوطن ذخرًا للأمة، يعلن رغبته في فتح باب لجميع المضطهدين، يعودون إلى بكرامتهم محفوظة إلى حضن الوطن. يؤكّد الشيخ، في النهاية، أنه يحرص على ضمان أمن أبناء الوطن الواحد وسلامهم، حتى يستطيع أهله النهوض به من كبوته وعثرته، والإعداد لغد أفضل مشرق ينبذ الوطن فيه الطغاة قساة القلوب، ويقرّب الأنقياء الذائبين حبًا فيه من مختلف المشارب والتيارات، وبالتالي يتم عصف ذهني متتابع كبادرة لحل الانشقاق، ووقف الإعدامات، وفتح المعتقلات، وعدم حجز مسجون رأي واحد تحت أي دعوى أو مسمّى، يجتهد المصريون بعدها لرأب الصدع ومواجهة تحدّي سد النهضة الإثيوبي. أحيا تجديد رئيس الشؤون الدينية التركي السابق، محمد غورماز، خاطر المصريين، يدرس بنودها جيدًا، أخيرًا، الأمل في أنفسنا مناشدته شيخ الأزهر التدخل لوقف إعدام 12 عالمًا بسبب الخلافات السياسية، وحذّر من أن تنفيذ الحكم مؤذٍ يزيد من الانقسام، مذكّرًا بمكانة الأزهر «التي أورثت مصر مسؤولية كبيرة فصارت قدوةً للعالم الإسلامي، ومحطّ أنظاره في العلم والعدل والتقوى والسلوك والحضارة والمدنية»، فهل يفعلها شيخ الأزهر الساعة قبل اليوم قبل غد؟

(كاتب مصري)

حكومة إسلامية في أفغانستان... والموقف الأميركي

أسامة عثمان

يمكن أن يُفهَم من نصّ الاتفاق الموقَّع بين إدارة الرئيس الأميركي السابق، دونالد ترامب، وحركة طالبان، في الدوحة في 29 فبراير/ شباط 2020، قبول أميركي ضمني بإمكانية قيام حكومة إسلامية في أفغانستان، بعد إتمام الولايات المتحدة سحْب قوّاتها من هناك، إذ جاء في الاتفاقية: «وتنطبق التزامات إمارة أفغانستان الإسلامية التي لا تعترف بها الولايات المتحدة كدولة، والمعروفة باسم طالبان، في هذا الاتفاق على المناطق الخاضعة لسيطرتها، إلى حين تشكيل الحكومة الإسلامية الأفغانية الجديدة، ما بعد التسوية على النحو الذي يحدّده الحوار والمفاوضات بين الأفغان». هذا بالتوازي مع تعهّد الحركة بعدم السماح للقاعدة أو غيرها بالانطلاق من بلادها بعمليات عدائية ضدّ الولايات المتحدة. ثم لم تعترض إدارة الرئيس جو بايدن على هذه البنود.

وفضلاً عن هذه الاتفاقية، وما تضمّنته، فإنّ إدراك واشنطن قوة «طالبان» وعدم توفير ضمانات كافية لمنع سيطرتها على الحكم، إو على الحظ الأكبر منه، يعني توقّعاً بانتهاء الأمور في أفغانستان إلى تحكيم الشريعة، وفْقَ التصوُّر الطالباني، فهذا هو جوهر التوافق الأميركي - الطالباني: سماح بتطبيق الشريعة في الداخل، مقابل تقديم «طالبان» ضمانات، واتخاذ اليّات لمنع أيّ فرد، أو جماعة، بما فيها «القاعدة» من استخدام الأراضي الأفغانية لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها.

هذا الالتزام بمنع «طالبان» اتخاذ التراب الأفغاني منطلقاً لتهديد أمن الولايات المتحدة وحلفائها جرى التأكيد عليه مراراً في الاتفاقية، وفي عدّة بنود، فهو الهاجس الجوهري، والمُجدِّد العملي، وهو معيار النجاح الذي اتفقت عليه إدارتا ترامب وبايدن، كما جاء في كلمة للأخير، رأى فيها أنّ بلاده حقّقت أهدافها «في مكافحة التهديد الإرهابي» ولم تذهب إلى أفغانستان «لبناء أمّة» بل تلك «مسؤولية» الأفغان.

حصل ذلك التخلّي الأميركي للضرورة الواقعية، بعدما قرَّرت الولايات المتحدة أنّه لم يعد في صالحها إبقاء قوّاتها هناك، في هذا النوع من الحروب التي حتى يستطيع أهله النهوض به من كبوته وعثرته، والإعداد لغد أفضل مشرق ينبذ الوطن فيه الطغاة قساة القلوب، ويقرّب الأنقياء الذائبين حبًا فيه من مختلف المشارب والتيارات، وبالتالي يتم عصف ذهني متتابع كبادرة لحل الانشقاق، ووقف الإعدامات، وفتح المعتقلات، وعدم حجز مسجون رأي واحد تحت أي دعوى أو مسمّى، يجتهد المصريون بعدها لرأب الصدع ومواجهة تحدّي سد النهضة الإثيوبي. أحيا تجديد رئيس الشؤون الدينية التركي السابق، محمد غورماز، خاطر المصريين، يدرس بنودها جيدًا، يدعو المخلصين من أهل البلاد والشرفاء إلى صياغتها والعمل والسهر عليها، يعلن أنه لا يرضى عن شقّ صف المصريين، في أي حال، يدعو، إبراء لساحته، لجمع شتات الوطن ووأد فرقة المواطنين، ينادي بتجمع جميع الراغبين في إعلاء صالح الوطن إلى جانبه، يعلن رأيًا واضحًا قويًا أن الجميع أبناء مصر يجب أن يتنازلوا عن مصالحهم الخاصة وحبهم أنفسهم في سبيل الحفاظ لها رصيدُها، لكن يبدو أنّ «طالبان» هي القوة الأكثر تنظيماً والأقرب قبولاً، من الناحية الواقعية، حتى لو لم يكن من جهة الإيمان والقبول الطوْعي، لدى قطاعات واسعة أفغانية، وقد يكفي دلالة على ذلك رضوخ أميركا للاعتراف بها قوةً موازيةً للحكومة الأفغانية المدعومة أميركياً.

> يبدو أنّ «طالبان» هي القوة الأكثر تنظيماً والأقرب قبولاً في أفغانستان من الناحية الواقعية

إلى أيّ مدى تذهب حركة طالبان، في حال تمكّنت من السلطة في الطابع الإسلامي الذي تريده للدولة والشعب؟ لا نعدَم سوابق تدلّ على نوع من التقبُّل الأميركي الواقعي لسياسيين ذوي توجهات إسلامية، كسابقة قبول إدارة الرئيس الأسبق، باراك أوباما، التعاطي مع الإخوان المسلمين في مصر، على الرغم من خلفيتهم الإسلامية. ولو أنّ مدى السيطرة والتأثير على طابع الحكم في مصر، إبّان حكم الرئيس محمد مرسي، لم يكن بحجم سيطرة «طالبان» المتوقّعة في أفغانستان. ومع الفارق بين نموذجي جماعة الإخوان المسلمين وحركة طالبان، وعلاقة الأخيرة بتنظيم القاعدة، وعلى الرغم من أنّ واشنطن لم تفوّت الفرصة لإطاحة حكم «الإخوان» حين نضجت الظروف لذلك، بالقبول بانقلاب العسكر على الرئيس الإخواني المنتخَب. وكذلك لم تتخذ أميركا موقفاً صارماً من السودان، حين جنح إلى تطبيق أحكام من الشريعة، إبّان التحالف بين الرئيس المخلوع عمر البشير وحسن الترابي، عام 1989، ولم يبقَ هذا هو موقف واشنطن، بعد استقبال الخرطوم زعيم القاعدة أسامة بن لادن؛ ما أدّى إلى إبعاده عن السودان إلى أفغانستان، عام 1996، حصل ذلك بعدما أدرجت الولايات المتحدة السودان على قائمة الدول الراعية للإرهاب، في 1993، بعد اتهام حكومته «برعاية أنشطة إرهابية، واستضافة زعيم القاعدة، وفتح أراضي البلاد للجماعات المتطرفة، من شتّى أنحاء العالم». كما لم تمنع توجّهات الرئيس الباكستاني الأسبق، ضياء الحق، نحو تطبيق الشريعة، واشنطن من الاعتماد عليه، والتعاون معه، فالأهم لأميركا، والذي لا مزاح فيه، هو مصالحها وأمنها، تلك المصالح التي تتسع، أو تتقلّص، بحسب ظروف الصراع، والأدوات المتوفّرة، والرأي العام الأميركي.

وبالاستضاءة بسابقة «طالبان» في الحكم، نستذكر مقداراً من الواقعية السياسية، في علاقاتها الخارجية. أطلقت «طالبان» على حُكمها الذي أسسته عام 1996 لقب «إمارة أفغانستان» ولم تكن تمانع تبادل السفراء مع دول عربية، وذلك بعد اعتراف باكستان، ثم السعودية والإمارات، بها. ولم يظهر في سلوك قادتها السعيَ إلى «تصدير» حكمها إلى بلاد أخرى. ولم تعلن، على غرار «داعش» في ما بعد، أنّها دولة خلافة لكلّ المسلمين. ولم تكن هذه الطبيعة هي التي دفعت الولايات المتحدة إلى شنّ حرب عليها، لكنّ الحرب جاءت، بعد رفْضُ الحركة تسليم بن لادن، بعد اتهام واشنطن «القاعدة» التي كان يرأسها، أميركي الجنسية في محكمة لا يؤخذ بإطلاق سراحه، أو نقله إلى أميركا. لكن هذه قرارات سياسية تعتمد على ما تريده إدارة الرئيس بايدن من الملك عبدالله الثاني، وما إذا كانت مستعدة أن تمنحه دورا في حل نهائي للقضية الفلسطينية، يضمن استقرار الأردن والنظام.

انصباب اهتمام النظام في الأردن على تأمين دور استراتيجي في سياق الاستراتيجية الأميركية دفعه إلى قبول اتفاقية الدفاع الأميركية، أو الترحيب بها، وبخطط نقل قوات أميركية من قطر إلى الأردن، لكن ذلك أيضا هو توريط للنظام في دخول أحلاف رسمية مع إسرائيل بصورة عملية ضد إيران، فالقوات الأميركية هذه لن تحمي الأردن من إسرائيل، بل سيجعل وجودها الحكومة اليمينية في إسرائيل أكثر استقواء في فرض شروطها، وفرض دور وظيفي على الأردن ليخدم أهدافها. للمرة الألف، تتّجه أنظار الملك عبدالله الثاني إلى واشنطن، لتأمين استقرار النظام، ولا يرى الخطر الحقيقي الكامن داخل الأردن، ومن دون مراجعة سياسة اقتصادية تزيد من وجع الأغلبية وتفقدهم الأمل في مستقبل أولادهم. مصدر الشرعية ليس في واشنطن، بل في الأردن، بمصالحة وطنية حقيقية، علما أن واشنطن تتخلّى عن حلفائها بسهولة لحظة انهيار حكمهم داخليا.

(كاتبة من الأردن)

كورونا... البقاء للأقوى

حسام كنفاني

لا يبدو أن أزمة كورونا التي عصفت بالعالم خلال العام ونصف العام الماضيين في طريقها إلى النهاية قريباً. فرغم استبشار البشرية بقرب الخلاص مع الإعلان عن اللقاحات الخاصة بالفيروس، إلا أن ظهور المتحورات أعاد إحياء القلق في النفوس، وأعاد الكثير من البلدان إلى دائرة الإغلاق. غير أن هذا الإغلاق لا يمكن أن يستمر طويلاً، فالدول، الغنية والفقيرة، باتت تعيش تحت وطأة ضغط اقتصادي، لم تستطع معه تحمل تكاليف العيش في ظل توقف دورة العمل، خصوصاً بالنسبة إلى الكثير من الدول الأوروبية التي تحملت حكوماتها عبء رواتب الموظفين والعاملين الذي أدت الجائحة إلى دفعهم نحو دائرة البطالة. أمام هذا الواقع الاقتصادي بشكل أساس، لم تعد الكثير من الحكومات، الأوروبية تحديداً، ترى بدأ من الفتح الكلي للبلاد، رغم المخاطر التي قد تتأتى عن ذلك، ولا سيما في ظل انتشار المتحور «دلتا» من فيروس كورونا. وهو الأكثر شراسة ويقاوم اللقاحات إلى حد كبير، وظهور متحور آخر في أميركا الجنوبية أطلق عليه اسم «لامبدا»، وهو أيضاً قادر على مكافحة اللقاحات بنسب تتراوح بين 30 و60 في المائة.

في بريطانيا على سبيل المثال، لم تعد الحكومة تأبه لأعداد الإصابات الآخذة في الارتفاع. إذ تجاوزت الأعداد في الأيام الماضية عتبة خمسين ألف إصابة، وهو رقم مماثل لما كان عليه الوضع في يناير/كانون الثاني الماضي، وهو الذي أدى حينها إلى إعلان الإغلاق الثاني في بريطانيا. لكن هذا لن يحدث اليوم، بل على العكس فبريطانيا ماضية إلى الفتح الكلي للبلاد اعتباراً من يوم غد الاثنين 19 يوليو/تموز. وأكثر من ذلك، فقد توقع وزير الصحة البريطاني الجديد، ساجد جاويد، وصول الأرقام إلى 100 ألف يومياً بعد رفع القيود التي كانت قائمة خلال مراحل الإغلاق المتفاوتة. وللمفارقة فقد أعلن أمس عن إصابة جاويد نفسه بالفيروس.

تتفاوت درجات هذا التوجه الانفتاحي بين دولة وأخرى، خصوصاً في أوروبا التي تخشى الأضرار على النظام الصحي التي قد تنجم عن إعادة انتشار الوباء. غير أنها في النهاية ماضية بشكل كلي إلى فكرة التعايش مع هذا المرض مثل غيره من الأمراض القاتلة. وهي أيضاً تسير نحو الاستراتيجية التي سبقتها إليها الكثير مما يمكن تسميته «دول العالم الثالث» التي عمدت إلى تجاهل الوباء، وفتحت البلاد، حتى قبل أن تحصّن المواطنين باللقاحات. هي استراتيجية قائمة على فكرة «البقاء للأقوى»، وهو الأمر الذي يبدو أن الدول الأوروبية اليوم ستسير فيه، وإن ليس بالشكل ذاته الذي اعتمد في الدول العالم ثالثية، وخصوصاً أن نسبة الأشخاص البالغين الملقحين في الدول الأ

آراء

هل يمكن تجاوز الانقسام السوري؟

راتب شعبو

على ماذا يختلف السوريون اليوم؟ لا يقصد السؤال من السوريين هنا أهل السلطات، المستجدة منها والقديمة، فهؤلاء يشكلون نسبة ضئيلة جداً، ويحدّدون مواقفهم وخلافاتهم بناء على المصالح التي توفرها لهم سلطاتهم المعنية، وهي مصالح مستقلّة عن مصالح السوريين الذين تطحنهم الحياة بقسوة هذه الأيام، في كلّ مكان من سورية.

في بداية الثورة، كان السوريون يختلفون على الموقف من الثورة، أو للدّقة أكثر، كانوا يختلفون على المفاضلة بين واقعهم الذي كان وواقع آخر يتصوّره الساعون إليه من أهل الثورة واقعاً من حرية وكرامة، ويرى الرافضون أنّه ليس أكثر من خدعة ومؤامرة وكيد وسبيل يقود إلى ما هو أسوأ مما كانوا فيه. محور الاختلاف السياسي كان، والحال هذه، بين نزوع محافظ وجد أصحابه أنفسهم، من بعيد أو قريب، في خانة نظام الأسد، ونزوع ثوري أو تغييري وجد نفسه في الثورة المتفجّرة على نظام الأسد. غيّرت السنوات السورية العشر الأخيرة الكثير في الوعي السوري العام بالقدر نفسه الذي غيرت في الواقع. لم يهدم العقد المنصرم البلاد فقط، بل هدم أيضاً طبقاتٍ سميكة من الوهم، كما لدى المحافظين كذلك لدى الثائرين. ثم عندما تبدّد الوهم كانت عناصر الواقع قد تبدّلت على نحو عميق، ولم يعد لانحلال الأوهام كثير نفع، ذلك أنّ مجريات العقد المنصرم راكمت في النفوس طبقاتٍ من الصدّ والتنافر بين السوريين لا يسهل تبديدها. تكشّف للمحافظين السوريين (الطيف الذي يشمل جماعة الرفض القطعي للثورة وجماعة اللامبالاة وبينهما جماعة الحذر والخشية) أنّ المسار الذي اختاره النظام وفرضه في مواجهة الثورة أوصلهم وأوصل البلاد إلى حضيضٍ غير مسبوق، وإلى حالٍ أصبح معه وجود البلاد نفسه على المحكّ. وأنّ النتيجة الوحيدة لكلّ الخراب الذي حلّ بهم وبسورية هي نجاة طغمة الحكم، حتى الآن، من المصير الذي انتهت إليه طغم الحكم في الدول التي شهدت ثورات مماثلة.

لم يعد خافياً على من اتخذوا مواقف مسايرة لطغمة الحكم الأسدي، من منطق الحماية، أنّ حماية هذه الطغمة لهم من مؤامرةٍ، ومن خطر وشيك، كانت معكوسة، فالطغمة هي التي حمت نفسها بهم، أو أنّ الطغمة حمتهم وفق مبدأ يقول: «لكي أحميك ينبغي أن أقتلك». لم يعد ممكناً الدفاع عن الواقع المأساوي الذي يعيشه السوريون اليوم في ظلّ نظام الأسد، حتى في بازار النفاق لم يعد لهذا الكلام من يشتريه. وفي الوقت نفسه، لم يعد ثمة واقع آخر مأمول، ليس لدى هؤلاء من خيار آخر. كأنّ الذين سايروا عن البطش الأسدي بالسوريين الذين شقوا عصا الطاعة، أو سكتوا عنه، يكتشفون أنّهم اشتروا بؤسهم وضيق أحوالهم بدماء أبنائهم.

في المقابل، تكشّف لأنصار الثورة أنّ معارضة نظام الأسد لا تشكّل تلقائياً طريقاً مضموناً إلى الثورة، بل قد تكون طريقاً إلى تسلط رثّ جديد بكلّ ما ينطوي عليه من فساد وانحطاط في المعنى والقيمة. من نافل القول إنّ المعارضة ليست صفة محمودة بذاتها، بصرف النظر عن منطلقها والأسس التي تقوم عليها ومبتغاها. وجد أنصار الثورة أنّ المؤسسات التي حملت اسم الثورة، وأتيح لها أن تمارس سلطتها، كانت أقرب إلى منطق الأنظمة منها إلى منطق الثورات. خطوط السيطرة العسكرية هي التي تفصل اليوم بين السوريين وتمنحهم هوية سياسية كاذبة. إذا التقى أرباب أسر من مختلف مناطق سورية اليوم، ضمن أيّ تصوراتٍ يمكنهم الحديث، خارج الشكوى المباشرة من الحاجة وضيق ذات اليد وسيطرة الشبّيحة هنا وهناك؟ كيف يمكنهم أن يحاكموا واقعهم؟ قد يتلاومون على مواقفهم من المجريات الماضية، لكنّهم

> لم يعد ممكناً الدفاع عن الواقع المأساوي الذي يعيشه السوريون اليوم في ظلّ نظام الأسد، حتى في بازار النفاق

سوف يشتركون في رفض واقعهم الحالي. قد يختلفون في تقييم ما جرى في الماضي، لكنّهم سوف يشتركون في أنّهم مفقرون ومهمّشون هنا وهناك.

اللافت في الوضع الحالي للسوريين أنّ موقفهم من السلطات المستقرّة في مناطقهم أفضل من موقفهم من السلطات المستقرّة في المناطق الأخرى. يرى المحكومون في كلّ منطقة أنّ سلطة المنطقة الأخرى تشكّل تهديداً لهم، وأنّ السلطة القائمة في منطقته تحميهم من السلطة الأخرى، والحقيقة أنّ هذا التصوّر ليس موهوماً تماماً. كلّ سلطة تنظر إلى غلبة محكومي السلطة الأخرى على أنّها جرم. أو بكلام آخر، ترى كلّ سلطة أنّ محكومي السلطة الأخرى هم «حاضنة شعبية» لها، وبالتالي تضمر السلطات، على نحو متبادل، عداءً ليس فقط للسلطة الأخرى، بل ولمحكوميها أيضاً. على هذا، بعد تموضع هذه العلاقة التي تشبك المحكومين بالسلطات بطريقة غريبة، لم يعد لتبدّد أوهام المحافظين حيال النظام، والثائرين حيال مؤسسات الثورة، مردودٌ سياسيٌّ يمكن التعويل عليه. إذا كانت الأوهام جزءاً مهماً من عدة الصراع في العقد المنصرم، فإنّ الوضع الانقسامي في سورية اليوم يمتلك عناصر استمرار مستقلّة عن الأوهام. نحن اليوم أمام تقسيم لا يقوم فقط على تنافر سلطات مفروضة، بل على قبول شعبي يغذّيه الخوف من الآخر، الأمر الذي ينتج نقطة تقاطع بين السلطة الحاكمة ومحكوميها. يحتاج هذا التقسيم قوة لتجاوزه، على خلاف التقسيم الفرنسي لسورية في بداية الانتداب الذي كان يحتاج قوة لفرضه، لأنّه كان ضد إرادة الغالبية الشعبية.

(كاتب سوري في فرنسا)

غنم اللقاحات... وغرم الصراعات في تونس

محمد أحمد القابسي

أمام أزمة وبائية حادّة، حوّلت تونس، من شمالها إلى جنوبها، إلى رقعة جغرافية حمراء حصد فيها فيروس كورونا ومشتقاته قرابة العشرين ألفا من أرواح التونسيين والتونسيات، يقف الجميع اليوم أمام سيناريوهين لا ثالث لهما. إما إيجاد حل عاجل للأزمة السياسية يتنازل فيه رؤساء الجمهورية والبرلمان والحكومة عن نرجسياتهم، متجاوزين تضخم الأنا وفانتزمات السلطة في كل منهم، ليجلسوا إلى حوار جاد وفاعل بدون شروط مسبقة، من أجل مخرجات عملية وواقعية، أو أن تتجه البلاد إلى انفجار لا أحد يتوقع شكله ونتائجه، وما سيبقي من صورة الدولة وهيبتها ومؤسساتها.

بعد استفحال الوباء وانتشار رائحة الموت وصور العجز إزاء إنقاذ ما تبقى من أرواح التونسيين، وإزاء الإرباك السياسي والاتصالي بين خطاب انهيار المنظومة الصحية في البلاد وخطاب مضاد يلوّح بانتصار قادم على عدو شرس في حرب بدون أسلحة وعتاد، يواصل السياسيونَ صراع الاستقطاب ومعارك كسر العظام منذ ستة أشهر. وفي الأثناء، يُخشى أن تتحوّل المساعدات الدولية من لقاح ومعدّات طبية إلى وقود للمعركة القائمة بين أجنحة السلطة، يسعى فيها كل طرفٍ إلى تسجيل نقاط لصالحه على حساب الطرف الآخر. ويُجمع المتابعون على أن هبة التضامن العربي والدولي مع تونس، لمساعدتها على الخروج من دوائر الوباء، قد دخلت، هي الأخرى، دائرة الاستثمار السياسي بين قرطاج، حيث قصر رئاسة الجمهورية، والقصبة (رئاسة الحكومة) وقصر باردو الذي يحتضن مجلس نواب الشعب، فقد اشتد التنافس السياسي لجلب التلاقيح والمعدّات الطبية من أوكسجين ومشاف ميدانية وغيرها.

وكان الحصاد متميزا من دول شقيقة وصديقة، لكنه لم يخف حجم التضخيم الإعلامي والبروباغندا التي انتهجتها الأطراف المتدخلة في جلب المساعدات، وفي مقدمتها ما أنتجته الصفحة الرسمية لرئاسة الجمهورية لترويج صورة الرئيس قيس سعيد، إثباتا لأسبقيته في سباقه ضد خصومه السياسيين، وخصوصا رئيسي البرلمان راشد الغنوشي والحكومة هشام المشيشي، فقد قال الملحق في الدائرة الديبلوماسية برئاسة الجمهورية، وليد الحجام، إن رئاسة الجمهورية لم تتأخر في لعب دورها الدبلوماسي لجلب التلاقيح، «حيث تكثف عملها الدبلوماسي في ظرف تسعة أيام فقط، وقد وصلت المساعدات بكثافة بعد تدخل رئيس الجمهورية شخصيا». وروّجت صفحة رئاسة الجمهورية ما معناه أن دور رئيس الجمهورية يكون عادة لدعم الإجراءات التي تتخذ على المستوى الحكومي، وهناك هياكل مهتمة بالشأن الحكومي والصحي «ومن المفروض أن تكون اتصالات رئيس الجمهورية لتدعيم الجهد الوطني بمعنى ان الجرعات التي وصلت إلى تونس كان يجب أن تكون للتعزيز لا للتأسيس»، تلميح ثم تصريح من رئاسة الجمهورية باتجاه مرمى الحكومة، تتهمها، مع رئاسة البرلمان، بالتشويش على العمل الدبلوماسي لرئاسة الجمهورية والتدخل في صلاحيات الرئيس.

وعلى إثر رسالة نشرها الغنوشي على صفحته الرسمية، شكر فيها الجزائر على دعم تونس في أزمتها الصحية، سارع رئيس الجمهورية إلى نفي أي دور لغيره في هذا المجال، مؤكدا أنه من كان وراء المساعدات الجزائرية. وعلى إثر وصول طائرتين محملتين بـ 250 ألف جرعة من التلاقيح والمعدات الطبية قادمتين من الجزائر، نشرت الرئاسة أن هذه المبادرة «تندرج في إطار تجسيد ما تم الاتفاق بشأنه في المحاثة الهاتفية التي جمعت رئيس الجمهورية قيس سعيد بفخامة الرئيس عبد المجيد تبون». وذلك ما انسحب على المساعدات الإماراتية والسعودية والمصرية وغيرها... والتي تقول الرئاسة إنها جاءت تجسيدا للمحادثات الهاتفية التي قام بها رئيس الجمهورية. والملاحظ ما نشرته صحيفة الصباح التونسية، في عددها ليوم 15 يوليو/ تموز الحالي، أن الرئاسة لم تشر إلى المساعدات القطرية، وهي مستشفى ميداني ومئتا سرير مجهز بجميع المستلزمات الطبية بالإضافة إلى مائة جهاز تنفس اصطناعي. وقد اكتُفي

> الخوف أن تواصل الأطراف المتصارعة استثمارها أزمة كورونا، وأن يتحول جلب اللقاح والمعدّات الصحية إلى وقود للصراع

ببيان على صفحة رئاسة الحكومة، بعد لقاء السفير القطري سعد ناصر الحميدي بالمشيشي. كما لم تحظ دولة الكويت وكوريا الجنوبية والمملكة المغربية والصين بأي تنويه أو حضور على صفحة رئاسة الجمهورية أو الصفحات القريبة من قيس سعيد. وفي غمار هذا الاستثمار السياسي الواضح للوضع الصحي للبلاد، وما تبعه من تضامن من أشقاء تونس وأصدقائها، يرى متابعون أن قيس سعيد قد نجح، في أيام قليلة، في تغيير جذري لصورته التي اتسمت خلال الأشهر الأخيرة، وعلى امتداد معاركه مع رئيسي البرلمان والحكومة بالتهديد والتأويل وإطلاق الصواريخ. كما يواصل رئيس الحكومة هشام المشيشي مطالبة الجميع بتوحيد الجهود وترك الصراعات الشخصية جانبا، وحشد الإمكانات والمساعدات، للخروج من الأزمة الصحية الحادة وتداعياتها في أقرب الآجال، وفي المقابل، وفي سياقات هذا الوضع المازوم، تواصل حركة النهضة، بقيادة راشد الغنوشي، مع بقية مكونات الحزام السياسي للحكومة (قلب تونس وائتلاف الكرامة خصوصا) السير باتجاه الحكومة السياسية، وهو أمر سوريالي وفاقد الحد الأدنى من الواقعية السياسية أمام ما تردت فيه البلاد من أزمة وبائية قاسية، لا أحد يمكنه التكهن كيف ستكون نهايتها ومتى. والخوف كل الخوف اليوم أن تواصل الأطراف المتصارعة استثمارها في أزمة كورونا، وأن يتحول جلب اللقاح والمعدّات الصحية إلى وقود لهذا الصراع، إذ يقتضي الحال أن يتخلى الجميع عن الصراع وأسبابه، بما في ذلك المزايدات والمناكفات، والاستثمار في الأزمة الوبائية والهبة التضامنية من الأشقاء والأصدقاء، إذ يخشى متابعون أن تواجه آمال التسوية السياسية عقبات جديدة، بعد الإنجازات التي يعتقد قيس سعيد أنها تحققت له بفضل مساعيه ومبادراته أخيرا لجلب التلاقيح والمعدّات الصحية. وكذلك ما أبدته الإدارة الصحية والمؤسسة العسكرية عموما من نجاعة وفاعلية في مكافحة الجائحة.

(كاتب تونسي)

اليوغا السوريّة... منطلق بعثيّ للجهل

عمر الشيخ

فشلت المساعي التي يحاول مبعوث الأمم المتحدة إلى سورية، غير بيدرسون، القيام بها، بعد تأكيده على عدم وجود أيّ «تقدّم في المسار السياسي السوري، وتنفيذ قرار مجلس الأمن رقم 2254، بما في ذلك إيجاد دستور جديد وانتخابات رئاسيّة تدار تحت إشراف الأمم المتحدة»، حسب تصريحاته أخيرا. وبينما ينشغل الرجل في ترتيب موعد لجمع «اللاعبين الأساسيين» في الملف السوري على طاولة حوار، سرحتْ جموع من المواطنين في اللاذقيّة ضمن احتفاليّة «يوغا من أجل السلام»، تحت صورة لبشار الأسد بمناسبة «فوز» الأخير بالانتخابات. إنّه هرج ساخر جديد تطالعنا به وكالة أنباء النظام (سانا)، واصفةً سبب «الحدث» أيضاً بأنّه «من أجل سورية والشعور بطاقة الأمان وجمال الوجود فيها وعن تلاحم أبناء المجتمع السوري». ليس هناك من تطور في خطاب التدجين الإعلامي، هي ذاتها العبارات البعثيّة التي تستمد مفردة «السلام» من قاموس الطغيان الفكريّ، وإلهاء المجتمع بالصمت والتأمل، ولكم أن تتصوّروا ذاك المقاتل الذي قصف منذ أيام قرى معارضة بالمدفعيّة والصواريخ؛ يجلس في اجتماع تأمليّ، يقوم على «فلسفة» الطاقة الروحيّة (...) وحسب «سانا»، دائماً، فإنّ ذلك كلّه «للخروج من الضغط الاقتصاديّ من خلال التمارين التي تدعو إلى الهدوء العقليّ والنفسيّ والطمأنينة وتقوية جهاز المناعة، وتساعد على الصحة الفكريّة والجسديّة والاجتماعيّة وصولاً إلى الصحة الروحيّة»! هذا الأفيون اللغويّ، إيّاه، المستثمر حديثاً في سورية، بدعم من السفارة الهنديّة في دمشق، وتمويل ضخم من جهاز الدعاية في حزب بشار الأسد، أو البعث.

كان الإعلام السوريّ كثيراً ما يقدّم وجبات التأمل في برامج تلفزيونيّة؛ مثل «طرائف من العالم» وكان يعدّها ويعلّق عليها الراحل محمد توفيق البجيرمي، بصوته الجهوريّ المميز، ومفرداته الداعية، أيضاً، إلى التأمل؛ ولعلّ أشهرها «تأمّل يا رعاك الله» و«ما رأيكم؟ دام فضلكم؟». كان البجيرمي يلتقط أخباره لنشر المعرفة بأسلوب محبّب، بيد أنّه اليوم قد يستخدم عباراتٍ تفوق مرارة التأمل، للنظر إلى حال السوريين، بفقرهم، ودمار مدنهم بانتخابات الدم الإجباريّة، بانهيارهم الثقافيّ والاجتماعيّ والاقتصاديّ، بسقوطهم في متاهات «البعث» وأيديولوجيّات الطائفية الحاكمة، بعد أن خذلهم «اللاعبون الأساسيون»، وما الفرق أصلاً بين هؤلاء الذين يلعبون بمصيرهم ووجودهم على الساحة الدوليّة ومن يسيسون رياضة روحيّة، مثل «اليوغا»، لتنويمهم على موتهم التصاعديّ في اللاذقية والسويداء ودمشق..؟

لقد حوّل حزب البعث، بسبب رقابته المباشرة السوريين، أي فرصة اجتماعيّة، سواء كانت افتتاح معرض فنيّ لمديح «البوط العسكري» وأفضال أمانه، أو فرصة زيارة فنان، موالٍ للغاية، للأطفال المصابين بالسرطان؛ هؤلاءً الذين تتاجر بهم جمعيّات قصر المهاجرين في «إنسانيّتها» الطارئة إعلاميّاً فقط. أو حتى افتتاح مؤتمر من نوع «الإصلاح الإداريّ»، والذي عقد أوّل مرة بالفعل، قبل أيّام في دمشق، رافعاً شعار «إدارة فعّالة نحو مؤسسات ديناميكيّة»، وهادفاً، حسب إعلام الأسد، إلى «البحث في الإشكاليّات المشتركة بين كافة الوزارات على مستوى البنية التنظيميّة والموارد البشريّة العاملة فيها (...)»! هو أيضاً تجمّع بعثيّ؛ ربما يسمّونه «مؤتمراً». أمّا اليوغا خاصته فهي بين سطور هذه الدعوات معدومة الخيال، القابعة في مفهوم التجمّع من دون صوت ولا فكر، إنّهم يمثلون التأمل، بمعنى أدقّ، يمثلون الكتمان، وقد تجدهم أفواج خرسان من الوزارات إلى الشوارع، وصولاً إلى الكرنفالات الدينيّة التي تجاور فيها صورة الطاغية معظم العلامات المقدّسة، بوصفه «صمام التأمل»، روسيّ الصنع، وإيرانيّ العقيدة، وبتبعيّة هنديّة خالصة. تُرى، أي ترفٍ يعيشه السوريّ اليوم في مناطق سيطرة نظام الأسد، حتى يذهب نحو التأمل، وبوصاية أمنيّة تبلورها مشاهد ارتداء قبّعات عليها أعلام الأسد وصوره؟ الإجابة ببساطة: لأنّ مقدار اليأس في معجزة النهاية يتعاظم بفاتورة البقاء،

> التفكير مقتلة، والنقد والاستياء والامتعاض هي ملامح وعي ذاتيّ، دائماً ما يسحقها النظام العسكريّ الطائفيّ

يضيف عليها فرع «الجرائم الإلكترونيّة» أي حيادٍ سلبيّ يبديه السوريون في الداخل، وتخصم منها فرص الحصول على هروب من تلك القطعان السارحة في مناطق «اليوغا البعثيّة». يقول المنطق الرقابيّ للنظام على المنصّات الإلكترونيّة: «إنّ أي وهن لنفسيّة الأمة، أو إضعاف للشعور القوميّ» سوف يكلّف ناشره أو داعمه أو من وضع إعجاباً عليه أو كان صديقاً لمن نشره.. أشهراً من الاعتقال في سجون الأسد، مهما كان عنصراً مطيعاً لتعليمات المخابرات والأجهزة التي تدفع له راتبه الدوريّ من «مكرمات القائد»!

ويُستنتج مما سبق أنّ التفكير مقتلة، والنقد والاستياء والامتعاض هي ملامح وعي ذاتيّ، دائماً ما يسحقها هذا النظام العسكريّ الطائفيّ، ويسخّر طاقات أصحابها في الرياضة؛ لتخدير القدرات العقليّة وتمرين الرعيّة على الجري والقفز والسباحة، وأخيراً على التأمّل، لتتم واجبات السيطرة، مع ضمان غياب المقدرة على التفكير وعلى النقد. وأيّ عجب في ذلك، فطوال ستة عقود، لا تكلّ ولا تملّ «دولة البعث» عن المحافظة على استقرار الفرد في طموحاته المعيشيّة البسيطة بعيداً عن السياسة وآذان الحيطان التي تطارد السوريين حتى في منافيهم اليوم.

منذ اخترع النظام في سورية، إبّان وجود المكتب الثاني؛ وهو النواة الأساسيّة للمخابرات السوريّة في ستينيّات القرن الماضي؛ وجود كيان الحزب الواحد، ومنطلقات هذا الحزب المجمّدة تستمدّ معطياتها «الفكريّة» فقط من العسكر والطاغية، ولكن اليوم ظهر تطوّر جديد على مستوى «أفكار» حزب البعث الأسديّ؛ وهو نمو «منطلق التأمّل» في كلّ شيءٍ يصنعه النظام، كلّ خطوةٍ تغرس جذوره أكثر في التراب السوريّ المدمّى، من خراب وقصفٍ وخناق حريّات ومصادرة أرواح واحتلال أراضي المعارضين، تأمّل اسمه «اليوغا السوريّة» بتوقيع الجهل أو حزب البعث، فـ «ما رأيكم، دام فضلكم؟!».

(كاتب سوري)

العربي الجديد
www.alaraby.co.uk
تصدر عن شركة فضاءات ميديا ليميتد
(Fadaat Media Ltd)

نائب رئيس التحرير **حسام كنفاني** ▪ مدير التحرير **ارنست خوري**
▪ المدير الفني **إميل منعم** ▪ السياسة **جمانة فرحات** ▪ الاقتصاد **مصطفى عبد السلام** ▪ الثقافة **نجوان درويش** ▪ منوعات **ليال حداد** ▪ الرأي **معن البياري** ▪ المجتمع **يوسف حاج علي** ▪ الرياضة **نبيل التليلي** ▪ تحقيقات **محمد عزام** ▪ مراسلون **نزار قنديل**

المكاتب
▪ المكتب الرئيسي، **لندن**
Unit5, Central Park, Central Way, London, NW 10 7FY
Tel: 00442071480366
▪ مكتب **الدوحة**
الدوحة ـ الدفنة ـ برج الفردان ـ الطابق العاشر ـ
هاتف: 0097440190600

▪ مكتب **بيروت**
بيروت ـ الجميزة ـ شارع باستور ـ بناية west end 33
هاتف: 009611442047 - 009611567794
▪ البريد الإلكتروني: Email: info@alaraby.co.uk
▪ للاشتراكات: alaraby.co.uk/subscriptions
هاتف: +97440190635 جوال: +97450059977
▪ للإعلانات: alaraby.co.uk/ads